سياسة تركيا الخارجية حيال الشرق الأوسط:
بين التجاذبات المصلحية والمعيارية في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية

أ/ رائدي عبد الله

مقدمة:

هناك اهتمام أكاديمي متزايد بالدور المحوري الذي أصبحت تلعبه تركيا في الشرق الأوسط، فقد أصبحت بؤرة تركيز أكاديمي ومجالا بحثيا مهما في الدراسات السياسية الحديثة، ويعزى ذلك إلى تعاظم وتزايد هذا الدور في المنظور الإقليمي للسياسة الخارجية التركية[1].

في سياق هذا الاهتمام، اعتبر وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا بمثابة منعرج يحمل ملامح الاستمرارية والتغير في نهج السياسة الخارجية التركية التقليدي القائم أساسا على ما يسمى بالنهج الكمالي.[2] هذا النهج معروف عنه توجهاته الغربية، بينما السلوك التركي الحالي يحاول أن يزاوج بين التوجهات الغربية التقليدية، والتوجه نحو الشرق. فوفقا للمقاربة الواقعية الجديدة في السياسة الخارجية، فإن تنامي مكانة تركيا في المنطقة مؤشر على تعزيز موقعها في السياسة الدولية، وهو ما سيؤدي إلى توقع تغيير في سلوك السياسة الخارجية التركية لضمان مكانة لها ضمن القوى الفاعلة، وهذا يساهم في التأكيد على مصالحها الوطنية بقوة في ظل سلوك عقلاني يراعي منطق تعظيم المكاسب وتقليل التكاليف.

من جانب آخر ترى المقاربة البنائية أن ثمة إمكانية لتوقع استمرار سياسة خارجية تركية قوامها سعي تركيا لتبوأ مكانة ضمن القوى الفاعلة في المنطقة. لكن دون الأخذ بوجهة النظر التي ترى أن عمل الدولة يتوقف على القوة التي تتمتع بها، بل أن السياسة الخارجية يتم توجيهها وفقا للدور الذي تلعبه المعايير في بعديها الوطني والدولي.

يبدو أن هناك هوية جديدة لسياسة تركيا الخارجية آخذة في التشكل والتبلور ميزتها ازدواجية سياسية بين دوافع المصلحة الوطنية واعتبارات معيارية وهوياتية لربط الصلة بالفضاء الحضاري والتاريخي لتركيا، ويدلل الانخراط التركي النشط والفعال في قضايا الشرق الأوسط ومحصلات هذا الانخراط على صدقية النقاش المتصاعد إزاء مسألة المحددات السياسية والفكرية المهيمنة على أنماط السلوك السياسي الخارجي لتركيا، بمعنى آخر **ما هي المنظورات الأكاديمية الأقدر على تفسير سلوك تركيا الخارجي الجديد؟**

يفترض هذا المقال أن المعايير الوطنية والدولية تسمح بفهم جانب من سلوك السياسة الخارجية التركية. ويظل منطق المكاسب والتكاليف بعدا مهما لكن ليس حاسما في تحليل السياسة الخارجية التركية. وأن أيا من افتراضات المقاربتين البنائية والنيوواقعية تبقى غير كافية لتزويدنا بفهم واف لسلوك السياسة الخارجية التركية في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية.

يحاول هذا المقال، في مرحلة أولى، فحص السياسة الخارجية الجديدة لتركيا بتوظيف أدوات التحليل النظرية المتمثلة في المقاربتين النيوواقعية (الواقعية الجديدة) والبنائية، بشكل يتيح لنا في نهاية المطاف فهم السياسة الخارجية لتركيا، وهذا عبر البحث بين الدوافع المصلحية والاعتبارات المعيارية والهوياتية وذلك من خلال التعرض إلى السياق الداخلي التركي في ظل تنامي الدور الفاعل لحزب العدالة والتنمية، والتحولات الدولية والجيوسياسية والجيواقتصادية التي أخذت تتشكل في الجوار التركي في هذه الفترة وهذا لتحديد مشكلة البحث على نحو أفضل.

ويحاول، في مرحلة ثانية، فحص مسألة السياسة الخارجية التركية حيال منطقة الشرق الأوسط في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية من خلال التركيز على بعض القضايا: التدخل كطرف ثالث في المسار التفاوضي السوري الإسرائيلي مع ما ينطوي عليه من تساؤلات بخصوص حجم المكاسب والتكاليف، ومسعى تسوية الملف النووي الإيراني في ظل الرغبة في ملء الفراغ والحصول على إمكانيات الطاقة، وأخيراً الموقف من حرب غزة وتبعاتها في ظل تأثير مبادئ حقوق الإنسان العالمية ومعايير التضامن الإسلامي. وتفرض معالجة هذه النقاط العودة إلى الإطار النظري المشار إليه.

I-مقاربة السياسة الخارجية من منظور المقاربة الواقعية الجديدة والمقاربة البنائية:

1- 1- مقاربة السياسة الخارجية من المنظور النيوواقعي:

1- 1- 1 عقلانية السلوك[3]: ترى المقاربة النيوواقعية بأن العلاقة بين "وضع القوة" والسياسة الخارجية تتأسس فقط على الوضعية التي تكون فيها الدولة مستعدة للقيام بالفعل (مدى التأثير الذي تحدثه)، في ظل حسابات عقلانية تقوم على الأبعاد المتعلقة بإدراك المخاطر، ووجود حساسية التكاليف، ونزعة البقاء.[4]

كما يمكن لمقاربات الاختيار العقلاني في ميدان العلاقات الدولية أن تحدد موقع العقلانية على أي من المستويات التي تم التعرض لها سابقا: مستوى الأمم، الجماعات الداخلية، أو الأفراد. بناء على ذلك، تضع مقاربة الاختيار العقلاني المهيمنة في ميدان العلاقات الدولية - الواقعية- الأمة (الدولة) كفاعل أساسي.[5]

1- 1- 2 الأمن والقوة، الاستقلالية والتأثير: أهداف الدولة الأساسية: تلعب الخصائص الفوضوية لبنية النسق الدولي دورا حاسما في المقاربة النيوواقعية للسياسة الخارجية كونها تحدد المصالح الأساسية للسياسة الخارجية لكل الدول.[6] ومن المفاهيم الأساسية التي تعالجها، مفهوم الأمن في ظل نسق دولي سمته الفوضى. ففي سياق ذلك يتحدد أمن الدولة بمدى الاستقلالية التي تتمتع بها قياسا بالفواعل الأخرى. ومن المفاهيم الأساسية التي تتضمنها أيضا استخدام القوة بما يسمح لها بالسيطرة على الفاعلين، وبما يسمح لها بالتحكم في محصلات العملية السياسية، ومسعى التأثير الذي تلجأ إليه بغية السيطرة على بيئتها.[7]

1- 2- مقاربة السياسة الخارجية من منظور بنائي

1- 2- 1- المعايير كمتغيرات مستقلة: ترى البنائية أن تأثير المعايير الاجتماعية على سياسة الدولة الخارجية يكون عبر عمليات التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها صانعو السياسة الخارجية. ولأن هؤلاء الأعضاء يرتبطون بالنظامين الاجتماعيين – النظام الاجتماعي للمجتمع الدولي وللمجتمع الوطني (الداخلي)- فإنهم يخضعون في نفس الوقت لعمليات تنشئة النظامين الاجتماعيين. وكون التنشئة الاجتماعية لهذين النظامين تتسم بالخاصية العابرة للحدود الوطنية، فهذا يجعل توقعات صانعي السياسات الخارجية تتطبع بالمعايير الدولية عادة ما يكون مصدرها الدول والمؤسسات الحكومية الدولية، أو حتى المنظمات الدولية غير الحكومية[8]. كما تمارس

المعايير الدولية تأثيرا على عوامل التنشئة الاجتماعية للدول المعنية[9].

ومن المضامين التي تشدد عليها المقاربة البنائية قدرة الأفكار والقيم أو المعايير على أداء دور كوسائل لفرض وتبرير المصالح[10].

لقد طرح البنائيون مصطلح الرجل الاجتماعي ليتوافق مع افتراضهم القائم على وجود تأثير مستقل للمعايير[11]. وفي ذلك يعتمد العمل الذي يقوم به الرجل الاجتماعي على منطق الملاءمة الذي يأخذ في الاعتبار التوقعات القائمة على القيم المتقاسمة اجتماعيا كنقاط مرجعية.[12]

1- 2- 2- دور المعايير الداخلية والدولية في السياسة الخارجية: تستند البنائية بخصوص النقطة المتعلقة بتأثير المعايير على قواعد سلوك الدول إلى وجود مجموعة معتبرة من مجالات القضايا تشير إلى درجة كبيرة من التماثل في ممارسات الدول على المستويين الدولي أو الوطني[13]. وبحسبهم فإن تأثير المعايير الدولية ليس من مقتضيات معضلة الأمن في نظام دولي يتسم بالفوضى[14].

ووفقا للمقاربة البنائية، لا يمكن اختزال تأثير المعايير على سلوك الدولة في الأبعاد المرتبطة بـ "المحددات" أو "الحوافز" في الاتجاه الذي يزيد أو يخفض تكلفة بعض أنماط السلوك، فالمعايير تضبط سلوك الفاعلين، وتشرعن الأهداف، وبالتالي فهي تحدد مصالح الفاعلين.[15] وتفترض البنائية عبر القومية بأن أفعال الدول على المستوى الدولي تتحدد إلى حد كبير بخصائص البيئة الدولية. حيث تشدد على دلالات البنيات غير المادية (البناءات المشتركة للواقع، المؤسسات، والمعايير) بالنسبة لسلوك الفاعلين.[16] كما يجري إعادة تشكيل المجتمع الدولي من قبل أعضائه، وهو يحدد هوياتهم ومصالحهم.[17]

II- السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية:

بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا طرحت أسئلة واستفهامات من قبيل: هل ستعرف تركيا مرحلة جديدة من السياسة الخارجية تتجاوز النمط الذي عهدته لعقود؟ بعبارة أخرى هل ستتخلى عن توجهها الغربي النزعة لصالح توجه شرقي النزعة، أم سنلحظ توليفة توجه شرقي-غربي؟

إن تسارع الأحداث وتفاعلها يكاد يجعل مثل هذه النقاشات من قبيل نقاشات الماضي، لا سيما بروز مؤشرات تشير إلى نزعة توحي وكأن تركيا وهي متجهة نحو الشرق انحرفت نحو أعداء حلفائها التقليديين كما ورد في جريدة جوريزالام بوست The Jerusalem Post التي تساءلت

في إحدى مقالاتها تحت عنوان: هل أصبحت تركيا ضمن محور إيران سوريا؟ مما تضمنه المقال: تركت تركيا التحالف الغربي وأصبحت عضوا كاملا في محور إيران، إضافة إلى ذلك، فهي في المعسكر الإسلامي الراديكالي المسيطر عليه من قبل سوريا، إيران، حماس، حزب الله.[18] فهل ما ذهبت إليه الجريدة يعكس حقيقية توجه تركيا، أم هو تخمين لا يخرج عن الطرح الإعلامي؟

2- 1- دواعي التوجه نحو البيئة الإقليمية الشرق أوسطية: أحرزت السياسة التركية الشرق أوسطية في العقد الأخير بعض النجاحات غير المسبوقة وأحيانا غير المتوقعة، وأضحى تدخلها في العديد من القضايا مطلبا من قبل قوى إقليمية كانت تنظر إليها بعين الريبة في وقت ليس ببعيد. على اعتبار أن الفراغ الذي تعيشه المنطقة بعد احتلال العراق قابله تنامي دور إيراني لافت للنظر وغير مرغوب فيه.

لقد كشفت التوجهات الجديدة لسياسة تركيا الخارجية نحو منطقة الشرق الأوسط في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية عن عهد جديد للسياسة الخارجية التركية في تعاملها مع دول الجوار الإقليمي والجغرافي. فقد ابتعدت عن النمط التقليدي الذي دأبت عليه تجاه بلدان مثل، سوريا، العراق، إيران، والمرتبط بالصورة الإدراكية المحكومة بعقلية "تركيا المحاطة بجيران أعداء" وهي الصورة المتحكمة في صياغة السلوك الخارجي التركي طوال العقود الماضية وأفضت إلى بناء علاقات قائمة على عدم اليقين المتبادل[19].

لكن الأمر أصبح اليوم مختلفا بانتقال تركيا إلى سلوك خط جديد في علاقاتها الإقليمية وفقا لمبدإ "لا مشاكل مع الجيران" الذي منح لها فرصة ثمينة للارتباط بالغرب - ليس في أولويات سياستها فحسب - بل أيضا في مسائل مهمة وحاسمة لصالح علاقاتها ومصالحها مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط الكبير. ويتجلى ذلك في صورة العلاقات الجديدة مع إيران وسوريا والعراق، الدول الأكثر إثارة للتوتر في علاقاتها مع واشنطن[20].

لقد ساهم خط السياسة الخارجية الجديد في تقديم أنقرة للنوايا الطيبة في وساطتها في حوار سوري– إسرائيلي برعايتها للمفاوضات غير المباشرة بين البلدين، على نفس المنوال تبدي أنقرة نيتها واستعدادها لتقمص دور الوسيط في الخلافات الإيرانية – الغربية حيال برنامج إيران النووي المثير للجدل. وهي في كل هذا تستهدف البحث عن انخراط أوسع في منطقة الشرق الأوسط لاعتبارات أمنية ومصلحية وإلى حد ما هوياتية بالنظر مثلا إلى موقف حكومة طيب رجب أردوغان من الحرب الإسرائيلية على غزة. وهو الموقف الذي أثار جملة من ردود

الأفعال بشأن مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية موسومة بنظرة إستراتيجية خاصة بعد تحميل تركيا لإسرائيل مسؤولية الحرب ووصفها بالجريمة ضد الإنسانية وإعلانها عن وقف جهود الوساطة التركية في الخلاف الفلسطيني– الإسرائيلي والسوري – الإسرائيلي، وأكثر من ذلك اعتبر أردوغان العدوان الإسرائيلي إهانة لتركيا يجب أن تعتذر عنها إسرائيل.

2- 2- الفضاء التركي والمتغيرات الدولية الجديدة: دور الفاعلين الداخليين الجدد: تشير المتغيرات الدولية والإقليمية الجارية في الجوار التركي (فضاء تركيا في جغرافيا تمتد من بحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين مرورا بالبلقان والقوقاز غربا وشمالا آسيا الوسطى وإيران شرقا والمنطقة العربية جنوبا) إلى ضرورة أن تلعب تركيا دورا فاعلا فيها؟ فقد وجدت تركيا نفسها مع هذه البيئة في قلب دوائر جيوسياسية تتشكل من جديد أمنيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا، الأمر الذي حفزها على القيام بدور إقليمي محوري والانخراط بنشاط أكثر حضورا وفاعلية في العلاقات السياسية بين دول المنطقة.[21]

لقد كانت تركيا مشدودة في سياستها الخارجية نحو الغرب والاتحاد الأوروبي إلى أمل الانضمام للاتحاد الأوروبي[22]. لكن ما لبثت المتغيرات الدولية الجديدة، كانهيار الاتحاد السوفيتي وحربي الخليج الثانية والثالثة وعملية التسوية السلمية العربية الإسرائيلية أن دفعت بها التركية إلى الانخراط في توجهات جديدة قوامها الحضور النشط والفعال في الشؤون الإقليمية لدول الجوار التركي في إطار مبدإ العمق الإستراتيجي لتركيا الذي صاغه وزير الخارجية في حكومة "رجب طيب أردوغان" "أحمد داود أغلو" وقد دفعت عوامل بنيوية في هذا الاتجاه لعل أهمها التغيرات التي طالت الخلفية الداخلية لهذه السياسة، وكان أبرزها تنامي دور التيار الإسلامي ولعبه دورا مؤثرا في الواجهة السياسية التركية.

2- 3- مرتكزات السياسة الخارجية التركية: القواعد القانونية، والمعايير والمصالح: يعتقد المهتمون بتطورات السياسة الخارجية التركية أن بؤرة تركيز السياسة الخارجية الجديدة لتركيا انتقلت من التركيز الكلي على مسعى الانضمام للاتحاد الأوروبي إلى الانخراط الفعال في الشؤون الإقليمية للفضاء الجيوسياسي التركي في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى. وترجع ذات الأوساط هذا التحول إلى فلسفة السياسة الخارجية الجديدة لحكومة أردوغان وحزب العدالة والتنمية الحاكم ذي الخلفية الفكرية والثقافية الإسلامية الذي له تصور خاص بالدور التركي مستندا إلى اعتبارات معيارية

وهوياتية تحكمت في صياغة خط السياسة الخارجية التركية، بفضل الرؤية الجديدة لمهندس هذه السياسة وزير الخارجية في هذه الحكومة أحمد داود أغلو، حيث تبلورت رؤيته في إدراك جيد لما يجب أن يكون عليه الدور التركي في الفضاء والجوار الإقليمي، حينما قدم مفهوم "العمق الإستراتيجي" لتركيا القائم على ضرورة التكامل في السياسة الخارجية والتناغم في الدبلوماسية[23].

يقول مستشار السياسة الخارجية لرئيس حكومة أردوغان الأستاذ أحمد دفيغلو Ahmet Davutoğlu في توصيفه للسياسات الدولية بأنها: عملية جد ديناميكية تقتضي "رؤية تستند إلى إستراتجيات في صنع السياسة الخارجية" بدلا من تبني خط أو "إستراتيجيات إدارة أزمة" والتي تنتج فقط سياسات ردود الأفعال (أو السياسة الدفاعية)[24]. وبحسبه فإن السياسة الخارجية التركية تقوم على خمسة مبادئ[25]:

1- التوازن بين الحرية والأمن، أي المقاربة المتكاملة للسياسة الخارجية، بمعنى الانتقال من سياسة الأولويات في السياسة الخارجية التي كانت عليها سياسة تركيا الخارجية إلى وضع سياسة جديدة تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية في إطار واحد متكامل. حيث لا يمكن لتركيا أن تدير ظهرها لبعض المناطق مثلما فعلت في الماضي وفقا لمسار متعدد المستويات والقضايا من السلام في الشرق الأوسط إلى الاستقرار في القوقاز إلى التنمية في آسيا الوسطى وإفريقيا.

2- لا مشاكل مع الجيران من خلال الانخراط الفعال في الدبلوماسية المتناغمة القائمة على المبادرة بهدف الوصول إلى وضع اللامشكلة مع الجيران ثم الوصول إلى التعاون الأقصى، بإحداث ترتيبات سياسية وأمنية واقتصادية والتنويع في القضايا والمسائل بشكل يبرز دور تركيا كملاذ أخير لا يمكن إغفاله في أي ترتيبات إقليمية مثل إدارة مفاوضات السلام واقتراح أدوار الوساطة واستضافة المنتديات والمؤتمرات الإقليمية.. الخ.

3- سياسات متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك- كالأداء الكلي للسياسة الخارجية الذي يعني الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية وقوى المجتمع المدني. وقد أدى هذا العامل إلى زيادة دور مؤسسات المجتمع المدني في صناعة السياسة الخارجية وأصبح ذلك جزءا من فكرة الأداء الكلي.

4- خطاب دبلوماسي جديد يتسم بالثبات والمرونة.

5- دبلوماسية إيقاعية، تجمع بين النظرة الإستراتيجية البعيدة المدى ومتطلبات المواقف التكتيكية الظرفية الآنية.

عكست تطبيقات هذه الآليات في مجال السياسة الخارجية لتركيا تقديرا للرؤية الحصيفة لأحمد داود أغلو وهي واقعية الإدراك الجديد في التعاطي مع القضايا الخلافية في الشرق الأوسط. حيث افتكت الرؤية الجديدة تقدير عدد من الأطراف المعنية بالمساعي التركية مثل العراق وسوريا وإيران وروسيا وجورجيا وأرمينيا.. الخ.

III- **سياسة خارجية حيال قضايا إقليمية:**

3- 1- التدخل كطرف ثالث في المسار التفاوضي السوري الإسرائيلي: عقلانية التوجه، المكاسب والتكاليف.

اعتبرت العلاقات التركية الإسرائيلية على أنها كانت على حساب مصالح دول الجوار لا سيما العربية منها، ولقد شكلت هذه الأوضاع من جانب آخر تحديا دفع الحكومة التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية إلى العمل من أجل إعادة ترتيبه وفق منطق التوجه الذي بات يجسد عقيدة الحكومة التركية والقائمة على مبدإ العلاقات المتوازنة من جهة، ومن جهة أخرى مراعاة طبيعة التفاعلات والتسويات التي تحكم القوى الفاعلة في الداخل الإيراني، الذي بدأ يتشكل فيه اتجاه يختلف إلى حد ما عما دأبت عليه الحكومة التركية منذ عقود[26].

عقب انهيار مفاوضات السلام السورية- الإسرائيلية في 2000 من جهة، وتدهور العلاقات السورية الأمريكية،[27] سعت تركيا عبر رئيس حكومتها طيب أردوغان إلى بعث المفاوضات من جديد، وهو مدخل يمكن أن يخفف حتى من الضغط الأمريكي على الحكومة السورية.

فخلال زيارة قام بها لتركيا في فيفري 2007 أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أنه ناقش إمكانية الوساطة التركية بين إسرائيل وسوريا مع نظيره رجب أردوغان. وهو عرض عزز أجندة تركيا في المنطقة كقوة إقليمية، لا سيما إذا تعلق الأمر بمسألة مسارات السلام. وقد تجسد ذلك في شهر ماي 2008 حيث عقدت محادثات سلام غير مباشرة في اسطنبول بوساطة تركية.

كما تطابقت وجهتا نظر الحكومة التركية والسورية تقريبا في كل القضايا ذات الاهتمام المشترك، فبالنسبة لمدينة كركوك العراقية المتنازع عليها من قبل الأكراد ومختلف الإثنيات بما فيها العرب والتركمان، يرفض الطرفان إلحاقها بالحكومة الكردية المحلية في العراق.

لقد تفاجأت الحكومة التركية بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة لا سيما وأن

الهجوم جاء عقب زيارة أولمرت لأنقرة في ديسمبر 2008، فدمرت الحرب عدة أشهر من الوساطة التركية الصعبة في المفاوضات السورية الإسرائيلية. بل أغضبت رئيس الحكومة أردوغان الذي شعر بعدم احترام من قبل شريكه الإسرائيلي.

ويبدو أن الحكومة السورية كانت تسعى من خلال محادثاتها مع إسرائيل إلى[28]: إيجاد تسوية للعديد من القضايا، على رأسها استعادة هضبة الجولان المحتلة من قبل إسرائيل عام 1967؛ كانت ترغب في جلب الاستثمار الخارجي؛ اعتبرت المسعى التركي فرصة تنقل عبره رسائل من وإلى دمشق، لا سيما مع الإدارة الأمريكية.

من جانب آخر اعتبر بمثابة منتدى يسمح بتبديد المخاوف المتعددة التي تنتاب كلا من سوريا، والولايات المتحدة وإسرائيل، كقضية دعم سوريا لحركات المقاومة حماس وحزب الله، والسماح بمرور المقاتلين إلى العراق.

3- 2- مسعى تسوية الملف النووي الإيراني: أمن طاقوي، حسابات إقليمية ودولية: تعتبر العلاقات التركية الإيرانية من أهم العلاقات في منطقة الشرق الأوسط. وتظل تسيطر على هذه العلاقات قضيتان مهمتان قضية الأكراد والأمن الطاقوي. ففي هذا السياق، وخلال عام 2008 حصل تنسيق وتعاون اتفق الطرفان بموجبه على مكافحة حزب العمال الكردستاني الذي ينشط من أجل الانفصال عن تركيا، وحزب "من أجل حياة حرة للأكراد في إيران"[29]. وفي مجال الطاقة كثف الطرفان منذ 2003 تعاونهما عبر لقاءاتهما التفاوضية بغية التوصل إلى إبرام اتفاقية شاملة شرع فيها فعليا في2007 واستمرت سنة 2008، حيث أبرم الطرفان مفكرة تفاهم في جويلية 2007 تمكنت بموجبها إيران من تصدير الغاز لأوروبا عبر تركيا[30]. هذا الاتفاق انتقد بشدة في حينه من قبل إدارة بوش على اعتبار أن الخطوة تكرس مشروع نباكو Nabucco .[31]

وخلال زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو إلى طهران في سبتمبر2009، وعقب لقائه مع وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي، أشار داوود أوغلو بأن البلدين تربطهما علاقات تاريخية عميقة الجذور، مما يستوجب تعزيز العلاقات الثنائية عبر التعاون من المجال الأمني إلى القضايا الاقتصادية. وفي إشارة إلى هذه الشراكة المتعددة الأبعاد، وصف متقي العلاقات التركية الإيرانية بـ "الإستراتيجية". وأكد أوغلو في تركيا أيضا أنه ينبغي أن يستند حل المشكلة النووية على أساس الاحترام المتبادل، وأن تركيا مستعدة لاستضافة المفاوضات بين إيران والغرب[32].

وتتميز العلاقات التركية الإيرانية بوجود تعاون اقتصادي قوي، إذ يزور حوالي 1.5 مليون سائح إيراني تركيا سنويا. كما أن قطاع التجارة بين البلدين آخذ في التزايد (حوالي 8 مليارات دولار في عام 2007)، ومن المتوقع أن تصل إلى أكثر من 10 مليارات دولار في السنوات اللاحقة[33]. يذكر أن بداية مرحلة جديدة من التنسيق الأمني بين كل من تركيا وإيران وسوريا كانت في 2003 كونها كانت تمثل دول الجوار للعراق، قام هذا التنسيق على مدركات جديدة للأمن، وعلى مصالح متداخلة بحسب الطرح النيوواقعي وعلى خطاب الأمن بالنسبة للبنائية. فالتوافق على استقرار العراق، ورفض قيام دولة كردية مستقلة - على اعتبار أن البلدان الثلاثة تضم أقلية كردية مما يؤدي في النهاية إلى اهتزازات داخل هذه الدول- ومن منظور سوري- إيراني يعتبر هذا التقارب كنواة لتشكيل قوة إقليمية، وهو من جانب آخر محاولة لتجاوز الحصار المفروض عليهما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالنسبة لأزمة إيران مع الولايات المتحدة وحلفائها، تدرك الحكومة التركية في الواقع أن سياسة الإقرار أو مساندة (دعم) التدخل في إيران يحتمل مخاطر هائلة. ويمكن القول إن هذه الفترة هي من أصعب الفترات التي تواجه فيها أزمة بحجم المسألة النووية الإيرانية حينما يأخذ بعين الاعتبار الحسابات الجديدة للقوة بين روسيا وتركيا التي ستظهر كنتيجة للتطورات التي تحصل في منطقة القوقاز.[34]

وعليه فقد وقفت تركيا إلى جانب إيران في ملفها النووي محل التجاذب مع القوى الغربية، ودخلت معها في علاقات واسعة متملصة من رغبة هذه الدول في عزل إيران. كما عارضت استخدام أراضيها في احتلال العراق وتعارض استخدامها من أجل شن هجوم على إيران.

3- 3- الموقف من حرب غزة وتداعياتها: المزاوجة بين مبادئ حقوق الإنسان ومعايير التضامن الإسلامي: لم يكن استقبال وفد من حركة حماس الفلسطينية بقيادة خالد مشعل في فيفري 2006 من قبل الحكومة التركية اعتباطيا بل إن اختيار إسرائيل كقضية مجال كان محسوبا جيدا، فقد تعلمت كثيرا من الأحداث السابقة والتي حشدت قطاعات واسعة من الرأي العام موالية للمؤسسة العسكرية. غير أن صور الدمار جراء الحرب الإسرائيلية على غزة[35] في ديسمبر 2008 وجانفي 2009 شكلت منعطفا ومحطة فرز ليس فقط على مستوى الداخل التركي، وإنما إقليميا وعالميا. فقد شكلت معايير وقيم التضامن بين الإخوة في الدين بعدا مؤثرا في توجيه السياسة الخارجية التركية

الشرق أوسطية، وساعدتها على جمع مختلف الأطياف المشكلة للمجتمع التركي، تحت عنوان إدانة إسرائيل، وحث تركيا على لعب دور إقليمي[36]. كما كان لتصريحات ومواقف رئيس الوزراء التركي وقع على الشارع في الكثير من الدول الإسلامية والعربية حيث عد من قبل قطاعات واسعة من شعوب المنطقة كبطل للقضية الفلسطينية.

مع ذلك فقد تعارضت التوجهات الجديدة لتركيا حيال حرب غزة[37] مع توجهات ما يسمى بدول محور خط الاعتدال لا سيما مصر التي كانت ترى في استيلاء حماس على السلطة في غزة مصدر تهديد لأمنها الداخلي، وهذا نظرا لاعتبارات الخلفية المعيارية والقيمية التي يشترك فيها التيار الإسلامي في فلسطين مع نظيره في مصر وخارجها.[38]

ولقد برز موقف حكومة أردوغان حيال ما جرى في غزة والتبعات المنجرة عنه في قمة دافوس[39] عندما انسحب من القمة بسبب اعتراضه على موقف الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز.

في سياق التوافق بين الاتجاه الرسمي ممثلا في الحكومة وقوى المجتمع المدني تمت مسيرات وتجمعات جماهيرية منددة بالمجازر التي حصلت في قطاع غزة ومطالبة بمحاكمة القادة الإسرائيليين. كما جرى عرض فيلم تركي يصور طبيعة مأساة سكان قطاع غزة والحرب غير المتكافئة.

خاتمة:

الهدف من هذه الدراسة هو فهم توجهات السياسة الخارجية التركية حيال منطقة الشرق الأوسط وهذا عبر استخدام المقاربتين النيوواقعية والبنائية ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- تجدر الإشارة إلى أن المقاربة النيوواقعية يمكن أن تزودنا بالعديد من الاستبصارات حول سلوك السياسة الخارجية لتركيا، فقد اتضح أن الدور التركي إزاء منطقة الشرق الأوسط محكوم بمعطيات المكاسب والتكاليف. فالتحرك التركي أملته من جهة مكانة تركيا كقوة اقتصادية عالمية في منطقة تشكل فضاء للتمدد من جهة، ومن جهة أخرى فإن تفاعلها مع القضية الفلسطينية بحساب الربح والخسارة يبدو أنها لا يخرج عن الدور المرسوم بالمحدد الدولي للقوى الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سياق المؤسسات الدولية.

- سلوك تركيا لا يعدو أن يكون محصلة لتأثيرات أملتها معايير الانتماء الأخلاقية في بعدها الإسلامي والعالمي. فالسياق الداخلي لتركيا الذي تحكمه

المعـايير والقـيم الإسـلامية أضـحى يوجـه صانعي القرار إلى تبني سياسة خارجية تأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد، وعلى المستوى الدولي أضحى الرأي العام يؤثر بشكل جلي على السياسات الدولية بشكل عام فالسياسة الخارجية لتركيا تجد الدعم والمساندة من خلال مختلف المواقف المتخذة من قبل مختلف مؤسسات الرأي العام العالمي.

- لأن الحقيقة الواقعية شديدة التعقيد -أبعاد نفسية اجتماعية، إدراكية وتاريخية - ولكون المنظورين يقدمان فهما يمس جانبا من الظاهرة وليس كل الظاهرة لا سيما وأنها غير موظفة في إطار مترابط مع بعضها البعض توافقا مع الطبيعة المعقدة لظاهرة السياسة الخارجية التركية التي تتعدد وتتنوع أبعادها، فإن ذلك يدفع إلى التعاطي معها في إطار اقتراب متعدد المناهج والاقترابات.

قائمة المراجع:

1- أنور نجم محمود، مترجما، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي. واشنطن: معهد الولايات المتحدة للسلام، 2008.

2- محمد عبد العاطي، تركيا بين رهانات الداخل وتحديات الخارج، إشراف مركز الجزيرة للدراسات، رئيس التحرير: محمد عبد العاطي.

http://www.aljazeera.net/mritems/streams/2009/11/24/1_954353_1_51.pdf

3-Altunısık, Benli. *The Role of Turkey in the Middle East* (Turkey-Balkans: Panorama 2009).

4-Asiye Öztürk , *"The domestic context of Turkey's changing foreign the policy towards the Middle East and Caspian Region"* (Discussion Paper / Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, Bonn 2009).

www.die-gdi.de/CMS-Homepage/…e.nsf/…/DP%2010.2009.pdf (accessed 15/03/2010).

5- Jervis, Robert. *Perception and misperception in international politics.* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976).

6- Klotz , Audie. *Norms in International Relations: The Struggle Against Apartheid.* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1995)

7. McNeely, Connie L. *Constructing the Nation State. International Organization and Prescriptive Action.* (Westport, CT: Greenwood Press: 1992).

8- Mearsheimer, John J. "The False Promise of International Institutions," *International Security* 3 (1995):5-49.

9- Finnemore, Martha, *National Interests in International Society.* (Ithaca, NY/London: Cornell University Press. 1996a).

10- Nasuhi Gungor, "Ahmedinejad's Visit to Turkey: Two Neighbors Oscillate between Threat and Friendship," *SETA Policy Bref,* 23, 2008.

11- Waltz, Kenneth N. "Reflections on 'Theory of International Politics': A Response to my Critics", in: Robert O. Keohane (ed.). *Neorealism and its Critics.* (New York, Columbia University Press,1986).

12- Deutsches Institut für Entwicklungspoliti. *The Caspian Region*, Bonn 2009.

www.die-gdi.de/CMS-Homepage/…e.nsf/…/DP%2010.2009.pdf.(accessed 05/03/2010).

13- Robert Putnam, "Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games," *International Organization* 42. (1988): 431-68

14- Wendt, Alexander , "Collective Identity Formation and the International State," *American Political Science Review* 2, (1994): 384-396.

15- Daniel S. Geller and J. David Singer. *Nations At War :A Scientific Study of International Conflict.* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).

16- William Mark, *Habeeb. Power And Tactics in International Negotiation : How Weak Nations Bargain With Strong Nations.* (Baltimore and London : The John Hopkins University Press,1988).

الهوامش:

(1) انظر مثلا: أنور نجم محمود مترجما، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي (واشنطن: معهد الولايات المتحدة للسلام، 2008).

(2) مبادئ الكمالية الستة هي: مبدأ الجمهورية، الثورة الشعبية، العلمانية، القومية، النزعة الإصلاحية، الدَّولانيةْ.

(3) تعالج نظريات الخيار العقلاني تفضيلات (الرغبات والأهداف) الأطراف الفاعلة، على سبيل المثال بعض النظريات تفضل معالجة

تفضيلات الأطراف الفاعلة عند القيام بعملية تفسير السلوك لكنها تمتنع عن تفسير أسباب أو دوافع تلك التفضيلات نفسها.

(4) Waltz Kenneth N, "Reflections on 'Theory of International Politics': A Response to my Critic" In: Robert O. Keohane (ed.), Neorealism and its Critics (New York: Columbia University Press, 1986), p.331.

(5) Daniel S Geller, and Joel David Singer, Nations at War: A Scientific Study of International Conflict (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p.40.

(6) Mearsheimer John J, "The False Promise of International Institutions," International Security 3 (1995), p.11

(7) لم يعد مفهوم القوة يحمل ذلك المعنى التقليدي الذي يسوي بين القوة والقدرة، أو المفهوم الذي يربط القوة بما يمتلكه أي فاعل من موارد"، كما كان عليه الوضع في المدرسة الواقعية التقليدية والنيوواقعية. إن عدم الثبات والتغير الذي يميز مفهوم القوة يدفعنا إلى محاولة تبني مفهوما للقوة بما يتوافق وتصورات دارسي المفاوضات في المدرسة الواقعية، وبما يخدم موضوع البحث. وعليه سنعتمد مفهوم القوة كما عرضه وليام مارك حبيب. حيث يعتبر هذا الأخير أفضل من عبر عنه، لا سيما عندما يتعلق الأمر بعملية تفاوضية تجري بين طرفين غير متكافئين من حيث القوة. للمزيد حول هذا الموضوع انظر:

William Mark Habeeb, Power And Tactics in International Negotiation :How Weak Nations Bargain With Strong Nations (Baltimore and London : The John Hopkins University Press,1988).

(8)Finnemore Martha, and Sikkin Kathryn, "International Norm Dynamics and Political Change", **International Organization** 4 (1998): 887-917.

(9) McNeely Connie L, Constructing the Nation State. International Organization and Prescriptive Action. (Westport, CT: Greenwood Press: 1992), pp.46-53

(10) Ibid.

(11) Finnemore Martha, National Interests in International Society (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996 a), pp. 28-31

(12) للمزيد حول هذه النقطة انظر:

Finnemore Martha, National Interests in International Society (Ithaca, NY/London: Cornell University Press, 1996a).

(13) Ibid., p.22.

(15)-Klotz Audie, Norms in International Relations: The Struggle Against Apartheid (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1995), p.26

(16) Finnemore, Martha, Op. Cit., p.15.

(17) Wendt Alexander, "Collective Identity

Formation and the International State", American Political Science Review 2 (1994): 384-396.

(18)Caroline Glick, 'Column One: How Turkey Was Lost', Jerusalem Post, 15 October 2009

(19) بخصوص قضية الإدراك وسوء الإدراك انظر :

Robert Jervis, Perception and misperception in international politics (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976).

(20) يشكل الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط عاملا محدداً في طبيعة الدور الذي تسعى تركيا للعبه حيال سوريا والعراق ودول المنطقة عموما، ويبدو أن تركيا تريد مقاربة شاملة حيث توظف الاقتصاد والتجارة وبعض المشاريع الأخرى الكبرى، في مجالات متعددة كالتجارة والمواصلات والمياه والنفط والغاز والكهرباء، فضلاً عن وجود رغبة للإدارة الأمريكية في مشاهدة دور تركي موازن للدور الإيراني.

(21) للاطلاع أكثر حول هذا الموضع راجع: تركيا بين رهانات الداخل وتحديات الخارج، إشراف مركز الجزيرة للدراسات، رئيس التحرير: محمد عبد العاطي.

http://www.aljazeera.net/mritems/streams/2009/11/24/1_954353_1_51.pdf

(22) تشارك تركيا في حلف الناتو وتعتبر من بين أقوى حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية واستفادت بموجب انضمامها إلى حلف الناتو من حماية. بالموازاة مع ذلك تسعى تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ولذلك أقدمت على إصلاحات داخلية جذرية من أجل الظفر بعضوية الاتحاد.

(23) "أحمد داود أغلو" وزيرا جديدا للخارجية في الأول من ماى 2009، وكان قبل ذلك يشغل منصب كبير مستشاري رئيس الوزراء للشؤون الخارجية منذ 2003، ومعروف عنه بأنه مهندس لسياسة حزب العدالة والتنمية، وكان له تأثير في عدد من التطورات الرئيسة فيها. وثمة إجماع على أن داود أغلو هو الذي غير بصورة كبيرة في خطاب سياسة تركيا الخارجية برؤية وأسلوب جديدين .

(24)Karşı Görüş, and Ahmet Sözen, "Changing Fundamental Principles in Turkish Foreign Policy Making" (Paper prepared for presentation at the 2006 Annual Conference of the International Studies Association in San Diego, USA, March 22 - 25. March 2006), p.3

(25)Ibid.

(26) Asiye Öztürk , "The domestic context of Turkey's changing foreign policy towards the Middle East and the Caspian Region" (Discussion Paper / Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, Bonn 2009).

www.die-gdi.de/CMS-Homepage/…e.nsf/…/DP%2010.2009.pdf (accessed 15/03/2010).

(27) لعبت السياسة الداخلية الإسرائيلية دورا في انهيار محادثات عام 2000 حين وصل المفاوضون الإسرائيليون والسوريون إلى طريق مسدود بشأن حجم

الانسحاب الإسرائيلي المقترح من مرتفعات الجولان التي احتلت خلال حرب عام 1967، والتي ضمتها عام 1981.

(28) Cam Simpson, " Israel, Syria in Indirect Peace Talks," Wall Street Journal, May 22, 2008

(29) الأكراد هم أقوام آرية تسكن منطقة كوردستان التي تشكل أجزاء متجاورة من العراق وتركيا وسوريا وإيران وأرمينيا حيث قدرت الإحصاءات عددهم بحوالي 55 مليون نسمة، وهم يتوزعون بالشكل التالي : تركيا: 23 مليون. إيران: 8ملايين. العراق: 6 ملايين. سوريا: (2) مليونان. والباقي ينتشرون أساسا في آسيا الوسطى وباقي مناطق العالم.

(30) Meliha Benli Altunısık, The Role of Turkey in the Middle East (Turkey-Balkans: Panorama 2009), p. 212.

(31) خط أنابيب نوباكو تم النظر إليه بالنسبة للأوروبيين كبديل للغاز الروسي، بحيث ينقل الغاز الطبيعي من تركيا في اتجاه النمسا Austria ومن ثم إلى غرب أوروبا عبر بلغاريا، رومانيا، المجر. الجزء الأكبر من الغاز يصدر من إيران والجزء الآخر يأتي من خط أنابيب آخر يمر عبر إيران ويأتي من تركمانستان.

(32)- Serdar Poyraz , Turkish-Iranian Relations: A Wider Perspective (SETA Policy Brief no. 37.2009), p.12.

(33) Barcin Yinanc, and Mustafa Oguz, "Turkey Rolls its Diplomatic Dice," Turkish Daily News, August 14, 2008.

(34) Nasuhi Gungor, « Ahmedinejad's Visit to Turkey: Two Neighbors Oscillate between Threat and Friendship" (SETA Policy Bref, September 2008, n:23), p.7.

(35) ترجم الموقف الرافض لسياسة الدمار الإسرائيلية من خلال انسحاب رئيس الحكومة التركية من قمة دافوس حينما كان ينشط ندوة بمعية عمرو موسى وشيمون بيريز حول حرب غزة. مع ذلك، يقول جورج فريدمان لم يشأ أردوغان الخصومة مع إسرائيل ولذا وجه أمارات غضبه إلى الرئيس الذي أدار الجلسة.

(36) ثمة وجهة نظر ترى بأن التحرك التركي في اتجاه منطقة الشرق الأوسط يأتي في سياق الحد من المد الإيراني وهو في ذلك يحظى بدعم ومباركة أساسية آتية من الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة ثانية من قبل دول محور الاعتدال العربية.

(37) يعتبر رجب طيب أردوغان أول وسيط يقوم بزيارة لمنطقة الشرق الأوسط في أعقاب اندلاع الهجوم على غزة، كما بعث دبلوماسي كبير لإسرائيل في حين كان المبعوث التركي في رحلات مكوكية بين دمشق والقاهرة حيث التقى رئيس المكتب السياسي لحماس.

(38) في أعقاب حرب غزة عرض التلفزيون التركي مسلسلا تلفزيونيا بعنوان "الوداع"، و"دراما تركية وادي الذئاب"، تعالج قصة طفل اختطف من قبل المافيا ليحضر إلى سفارة إسرائيل، ويؤدي مسعى إنقاذ الطفل بالممثل إلى دخول السفارة التي يحميها عملاء الموساد، وفي ساحة المواجهة، تتلطخ نجمة داوود بالدم. وأثناء ذلك، قال المسئول الإسرائيلي

للمنقذ إنه ارتكب جريمة حرب بدخوله السفارة لأنها تعتبر أرض بلد أجنبي، فرد عليه: "هل أنتم دائما ترتكبون جرائم حرب؟

(39)المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) هو مؤسسة غير ربحية تتخذ من جنيف مقرا تشتهر اجتماعاته السنوية في دافوس، سويسرا، والتي تضم كبار رجال الأعمال والزعماء السياسيين الدوليين، ونخبة من المثقفين والصحفيين لمناقشة أهم القضايا الملحة التي تواجه العالم، بما في ذلك الصحة والبيئة.